العرب
الثلاثاء 2020/02/25
السنة 42 العدد 11628

قمة كوالالمبور الإسلامية لم تجنّب ماليزيا زلزالا سياسيا داخليا

استقالة رئيس الوزراء مهاتير محمد تفجّر أزمة سياسية

أدخلت استقالة رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد الاثنين، كوالالمبور في متاهات أزمة سياسية، في وقت كان يحاول فيه الائتلاف الحاكم هناك تجنّبها بتنظيم قمة كوالالمبور الإسلامية لكن الأخيرة فشلت في إخفاء التجاذبات السياسية التي تشق هذا الائتلاف.

ارتباك المشهد السياسي

كوالالمبور – قبل ملك ماليزيا الاثنين استقالة رئيس الوزراء مهاتير محمد، وطلب منه الاستمرار في عمله إلى حين اختيار رئيس وزراء وتشكيل حكومة جديدة.

وقال كبير الأمناء مهد زوكي علي في بيان "أعطى الملك موافقته على تعيين الدكتور مهاتير محمد رئيسا مؤقتا للوزراء انتظارا لتعيين رئيس وزراء جديد".

وكان مهاتير قدّم استقالته في خطوة مفاجئة بعد فشل محادثات بشأن تسليمه منصبه لمنافسه السابق أنور إبراهيم.

ويرى مراقبون أن "قمة كوالالمبور الإسلامية" التي جرى تنظيمها في ديسمبر الماضي، ودار حولها جدل كبير بشأن نوايا الدول المشاركة فيها ومدى تمثيليتها للدول المسلمة، لم تنجح في وضع حدّ للخلافات السياسية الداخلية.

وبعد انتهاء الجدل الذي دار حول هذه القمة التي يرى البعض أنها كانت تهدف إلى احتواء تحرّكات السعودية وحلفائها، ظهرت حدّة الخلافات السياسية الداخلية في ماليزيا.

ولم يكن هناك إجماع بين الدول ذات الغالبية المسلمة على المشاركة في هذه القمة، باعتبار أن نواياها لا تهدف إلا إلى ضرب تحرّكات السعودية بتحريض من تركيا وقطر، وكذلك إلى تحقيق مكاسب سياسية لمهاتير وائتلافه والتمكّن من الصمود لمزيد من الوقت.

> استقالة مهاتير محمد تأتي في أعقاب محادثات مطلع الأسبوع الماضي بين الائتلاف والمعارضة بشأن تشكيل حكومة جديدة

وماليزيا هي التي دعت إلى هذه القمة التي قالت إنها تهدف إلى بحث قضايا مسلمي العالم البالغ عددهم 1.75 مليار نسمة، لكن يبدو أنها كانت تهدف إلى إرجاء الأزمة السياسية التي تتربّص بالائتلاف الحاكم، وربح بعض الوقت لإيجاد مخرج منها.

وباستقالته الاثنين ترك مهاتير الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا في أزمة سياسية عاصفة وسط دعوات من بعض الدوائر السياسية لأكبر رئيس وزراء في العالم بأن يعود على رأس حكومة جديدة.

وتؤدي استقالة مهاتير (94 عاما) إلى تفكيك ائتلاف مع منافسه السابق أنور إبراهيم (72 عاما). وكان هذا الائتلاف حقق فوزا مفاجئا في انتخابات 2018. ولا تأتي الاستقالة في إطار وعد مهاتير قبل الانتخابات بأنه سيسلّم السلطة لأنور في وقت ما.

ويأتي القرار الذي لم يفسّره مهاتير في أعقاب محادثات مفاجئة في مطلع الأسبوع الماضي بين الائتلاف وجماعات معارضة بشأن تشكيل حكومة جديدة.

ولكنّ أنور وأشخاصا مقرّبين من مهاتير قالوا إنه استقال بعد اتهامات بأنه يسعى إلى شراكة من نوع ما مع أحزاب معارضة كان قد هزمها قبل أقل من عامين على أساس برنامج لمكافحة الفساد.

وقال أنور للصحافيين بعد اجتماع مع مهاتير الاثنين "رأى أنه يجب ألا يعامل بهذه الطريقة بربطه بالعمل مع هؤلاء الذين نعتقد أنهم فاسدون تماما".

وأضاف أنور "أوضح تماما أنه لن يعمل بأي شكل من الأشكال مع المرتبطين بالنظام السابق".

ولكن لم يتضح ما إذا كانت هذه الاستقالة تمثل نهاية المسيرة السياسية لمهاتير، فقد دعاه حزبان على الأقل من الائتلاف الحاكم إلى البقاء في منصب رئيس الوزراء. ووافقت بعض عناصر المعارضة كذلك على دعمه.

وقال إبراهيم سفيان مدير مركز مريديكا لقياس الرأي العام "الساحة مفتوحة أمامه، إذا فكّر في العودة كرئيس للوزراء فهو حر في اختيار شركائه أو من يرغب في أن يشاركوا في الحكومة".

وقال مكتب مهاتير إنه قدّم خطاب استقالته لملك البلاد ثم شوهد بعد ذلك وهو يصل إلى القصر للقاء الملك.

وقالت ثلاثة مصادر مطلعة إن مهاتير، الذي أنهى تقاعده لخوض الانتخابات الوطنية في عام 2018، استقال كذلك من حزب بيرساتو الذي شكّله قبيل الانتخابات.

وجاءت استقالة مهاتير في أعقاب تكهنات استمرت 24 ساعة بشأن مصير الائتلاف بعد أن عقد مشرّعون من أعضاء الائتلاف اجتماعات الأحد مع المنظمة الوطنية المتحدة للمالايو والحزب الإسلامي الماليزي.

ولم يتضح ما يخطط له الزعماء السياسيون في البلاد أو من الذي يمكنه تشكيل الحكومة المقبلة.

وقالت مصادر إنه قد تكون هناك مواجهة بين أنور وتحالف بين محيي الدين ياسين رئيس حزب بيرساتو وأزمين علي الذي عُزل الاثنين من حزب أنور.

ويقضي الدستور الماليزي بأن أيّ شخص يتمكّن من تحقيق أغلبية في البرلمان يمكنه المطالبة بتشكيل الحكومة. ويتعيّن الحصول على موافقة الملك قبل أن يؤدي أي رئيس وزراء اليمين.

وقال شخص مقرّب من حزب مهاتير إنه إذا لم يحقق أيّ شخص أغلبية بسيطة في البرلمان الذي يضمّ 112 مقعدا سيكون خيار إجراء انتخابات جديدة مطروحا.

ولم يوضّح أنور في تصريحات عامة الاثنين ما إذا كان سيطلب تشكيل حكومة.

وقال إنه اجتمع مع الملك لعرض وجهة نظره وطلب مشورة الملك من أجل تحقيق صالح البلاد.

وقال مصدر آخر عن تشكيل الحكومة الجديدة "يبدو أن الأمر مطروح للمنافسة الآن، من يمكنه تحقيق الأغلبية".

ومعروف أن العلاقة كانت عاصفة بين أنور ومهاتير إلا أنهما تصالحا قبل انتخابات العام 2018 وقد وعد مهاتير مرارا بأنه سيسلّم السلطة إلى خصمه السابق لكنّه رفض تحديد موعد حتى الآن.

وكان تحالف الرجلين يهدف إلى الإطاحة بحكومة نجيب رزاق التي تورّطت في فضيحة فساد واسعة النطاق.

وقد قاد ائتلافهما إلى فوز غير متوقع على ائتلاف حكم ماليزيا لستة عقود متواصلة، ووافق مهاتير على تسليم السلطة لأنور إبراهيم بعد خروجه من السلطة.

ولكن مهاتير رفض مرارا تحديد موعد تسليم السلطة ما أدّى إلى توترات داخل الائتلاف المؤلف من أربعة أحزاب. وكان مهاتير تولّى رئاسة الحكومة من قبل بين العامين 1981 و2003.

وقد هيمنت العلاقة الصعبة بينهما على المشهد السياسي في ماليزيا في العقديْن الأخيريْن.

وكان يتوقع في الماضي أن يخلف أنور الذي كان وزيرا للمال، مهاتير في رئاسة الحكومة إلا أنّ هذا الأخير طرده بعد خلاف بينهما حول حلّ الأزمة المالية في البلاد.

وقد تراجعت شعبية الحكومة وخسر التحالف انتخابات محلية عدّة بعد التعرّض لانتقادات بسبب عدم حماية حقوق المسلمين الملايو الذين يشكّلون الغالبية في البلاد وعدم التحرّك بسرعة لاعتماد إصلاحات.

وشدّد خصومهم على أن السياسيين من أصول صينية باتوا يسيطرون على التحالف. وتشكل مسألة الإثنيات والأعراق موضوعا حساسا جدا في ماليزيا التي يدين نحو 60 في المئة من سكانها بالدين الإسلامي، لكنها تضم مواطنين من أصول صينية وهندية.

وأعربت أطراف عدة عن غضبها من أن حكومة انتخبت بطريقة ديمقراطية ستستبدل من دون إجراء انتخابات.

وقالت مجموعة من الناشطين والأكاديميين في بيان أن الشعب "لن نقبل ولن نتعاون مع حكومة شُكّلت في الكواليس لتحقيق المآرب الأنانية لبعض النواب بُغية حماية مصالحهم".

احتدام السباق لخلافة ميركل على رئاسة حزبها

برلين – يواصل الحزب الألماني المحافظ، الاتحاد المسيحي الديمقراطي استعداداته من أجل اختيار خلف المستشارة أنجيلا ميركل في نهاية شهر أبريل القادم.

وتأتي هذه الاستعدادات في وقت استعاد فيه اليمين المتطرف زمام المبادرة على الساحة السياسية ما أعاد إلى الواجهة السجال بشأن مدى قدرة الأحزاب الألمانية على التصدي لأخطاره.

وبعد أسبوع من المشاورات التي قادتها رئيسته المستقيلة أنيغريت كرامب كارنباور، قرر مسؤولو الحزب عقد مؤتمر استثنائي في 25 أبريل يكلّف اختيار خليفة لها.

وأوردت كرامب كارنباور للمرة الأولى أسماء المرشحين المحتملين، وعددهم أربعة، وسيختار الناخبون واحداً منهم.

وهؤلاء الأربعة هما أرمين لاشيت ونوربرت روتغن، بالإضافة إلى فريدريش ميرتز وينس شبان المؤيدَين لقطيعة صريحة مع النهج الوسطي لعهد ميركل والتوجه يميناً.

وأمام أنيغريت كرامب كارنباور التي اضطرت إلى الانسحاب من السباق إلى منصب المستشار بسبب ضعف سلطتها، رهان حزبي آخر، فالرئيس المقبل للحزب سيكون أيضاً مرشحه لمنصب المستشار الذي ستغادره ميركل خلال الانتخابات التشريعية في نهاية 2021 كحد أقصى.

وأخفقت أنيغريت كرامب كارنباور في فرض سلطتها داخل الحزب رغم أنّها اختيرت للمنصب في 2018 بعد التنافس مع ميرتس وشبان. وهي تسلّمت الحزب مع بدء معاناته من تواصل رئاسة أنجيلا ميركل طيلة 15 عاما. كما أنّها لم تنجح في تكريس خيار التوجّه يميناً.

واجتمعت الهيئات القيادية للاتحاد المسيحي الديمقراطي الاثنين في برلين غداة نكسة انتخابية قاسية في انتخابات مقاطعة هامبورغ. وتراجع الحزب هناك إلى المرتبة الثالثة بحصوله على 11.2 في المئة من الأصوات في واحدة من أسوأ النتائج التي يسجلها في مرحلة ما بعد الحرب، بعد الاشتراكيين الديمقراطيين (39 في المئة) وخصوصا "الخضر" دعاة حماية البيئة الذين حصلوا على 24.2 في المئة.

وأظهر اليمين المتطرف قوته في هذه الانتخابات المحلية بعد أن حصد حزب البديل من أجل ألمانيا 6.1 بالمائة وهي نسبة تخوّل للحزب البقاء في برلمان هامبورغ. ولكن هذه النسبة أبرزت كذلك تراجعا للحزب المعادي للمهاجرين والمسلمين متأثرا بالانتقادات الموجهة له بعد الهجمات الأخيرة، وخاصة الهجوم الذي جدّ في ولاية هاناو الأسبوع الماضي على مقهيين والذي خلّف 9 قتلى.

> الاستعدادات لاختيار خليفة ميركل تأتي في وقت استعاد فيه اليمين المتطرف زمام المبادرة على الساحة السياسية

ويبدو أن الحزب عوقب بسبب الانقسامات الداخلية فيه، فهو بلا قيادة حاليا بسبب استقالة رئيسته، كما أنّه منقسم بشأن خطه السياسي، خصوصا حيال المتطرفين في اليمين واليسار.

وقالت كرامب كارنباور، وهي وزيرة الدفاع الألمانية الحالية، إنّ المرشحين الأربعة والذين التقتهم جميعاً خلال الأسبوع الماضي، سيعلنون "سريعاً، خلال الأسبوع الحالي إذا ما كانوا سيترشحون لمنصب المستشار". وسيحدّد هذا الخيار التوجّه المقبل للحزب المأزوم الذي يشهد تآكل قاعدته الانتخابية.

وهو لم يعد يلقى تأييد أكثر من 27 في المئة من الناخبين مقابل 23 في المئة للخضر و14 في المئة لليمين المتطرف.

من سيكمل مسيرة المحافظين بعدهما؟

أطراف الاتفاق النووي تجتمع لاحتواء تهديدات إيران

بروكسل – يجتمع ممثّلون عن الدول التي لا تزال طرفا في الاتفاق النووي الإيراني في فيينا الأربعاء، وفق ما أفاد به مكتب الشؤون الخارجية الأوروبي، بعدما أطلقت بريطانيا وفرنسا وألمانيا آلية فضّ النزاع إثر تخلّي طهران عن بعض التزاماتها.

وأفاد مكتب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، المكلّف بالإشراف على اجتماع اللجنة بموجب آلية فض النزاع، أن المسؤولة هيلغا شميد ستترأس الاجتماع نيابة عنه.

ويعدّ هذا الاجتماع محاولة جديدة من الأطراف الأوروبية الموقعة على الاتفاق النووي إيجاد طريقة لإقناع إيران بالالتزام مجددا بالاتفاق، بعدما تخلّت طهران عن بعض التزاماتها المنصوص عليها ردا على انسحاب الولايات المتحدة وإعادتها فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه في 2015 ونصّ على وضع قيود على برنامج إيران النووي مقابل تخفيف العقوبات المفروضة عليها ببطء، في طريق الانهيار منذ أن أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحاب بلاده أحادي الجانب منه في 2018.

وقاد الاتحاد الأوروبي الجهود الرامية إلى إسعاف الاتفاق، مشيرا إلى أنه مهمّ للأمن الدولي، لكن ألمانيا وبريطانيا وفرنسا أطلقت آلية فضّ النزاع الواردة في الاتفاق في 14 يناير الماضي، بعدما أصدرت تحذيرات متكررة حيال خطوات إيران للتخلّي عن التزاماتها. وبالرغم من التحرّك الرامي إلى معاقبة إيران أمميا بتفعيل آلية فضّ النزاع لا تزال بريطانيا وفرنسا وألمانيا تشدّد على أن هدفها هو إنقاذ الاتفاق وليس إغراقه.

وفي إعلانها الأخير، قالت طهران إنها ستتوقف عن الالتزام بالحدّ المفروض على عدد المفاعلات المستخدمة لتخصيب اليورانيوم. وكانت هذه الخطوة الخامسة التي تتّخذها طهران للتخلّي عن التزامات في الاتفاق منذ انسحاب واشنطن منه.

وأفاد بوريل أنه يعتقد أن جميع الدول التي لا تزال منضوية في الاتفاق، بينها روسيا والصين، عازمة على إنقاذه.

وبالإضافة إلى فرضها عقوبات على طهران تحاول الولايات المتحدة تشديد عزلة إيران، حيث تهدّد بمعاقبة كل من يتعامل معها سواء في ما يخصّ مجال النفط أو الغاز والكهرباء وغيرها من المجالات.

وتعهّد مؤخرا وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بمواصلة حملة "الضغوط القصوى" التي تكرّسها بلاده ضد إيران في مسعى منها لاحتواء تهديدات طهران.

وفي إطار هذه الضغوط اتهمت وزارة العدل الأميركية الثلاثاء الماضي خمسة أشخاص في تكساس ونيويورك بأنهم تآمروا لانتهاك عقوبات النفط المفروضة على إيران بترتيب شراء النفط من إيران وبيعه لمصفاة في الصين.

ومن بين المتهمين دانييل راي لين رئيس شركة ستاك رويالتيز، وهي شركة خاصة مقرّها تكساس تبيع حقوق الغاز والنفط إلى صناديق الاستثمار ومجموعات الأسهم الخاصة.

الزعيم الجديد للعمال: هل يُصلح ما أفسده كوربن

لندن – بدأ الاثنين قرابة 600 ألف عضو في حزب العمّال البريطاني التصويت لاختيار خليفة جيريمي كوربن على رأس الحزب الذي صار قوة المعارضة الرئيسية في البلاد عقب هزيمته في الانتخابات التشريعية.

ويبحث حزب العمّال عن شخصية تتمكّن من إنهاء الأزمة السياسية التي تسبب بها خليفته كوربن الذي مُني بهزيمة نكراء أمام المحافظين في الانتخابات المبكّرة التي جرت في ديسمبر، وهيمنت على أجوائها قضية خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي (بريكست).

ويوجد في السباق ثلاثة مرشحين، الأكثر وسطية بينهم هو كير ستارمر (57 عاما)، المسؤول المعني بملف بريكست في الحزب منذ ثلاثة أعوام.

ومن المنتظر أن يحقق ستارمر فوزا في هذه الانتخابات مماثلا لانتصار توني بلير في العام 1994 أي بنسبة 57 في المئة من أصوات العماليين.

أما ربيكا لونغ بايلي (40 عاما)، فينظر إليها باعتبارها وريثا طبيعيا لكوربن اليساري. ويعتبر هذان المرشحان الأوفر حظا.

ومن جهة أخرى، تلقت ليزا ناندي دعم نقابة "جي.أم.بي" التي تمثّل 500 ألف عامل، وذلك لأنها تعتبر أنها "تعطي نفسا جديدا للنقاش حول مستقبل حزب العمال". ويتواصل تصويت أعضاء الحزب لاختيار خليفة كوربن عبر البريد العادي أو الإلكتروني إلى 2 أبريل، على أن تعلن النتائج في الرابع من الشهر نفسه.

ويختار الأعضاء نائب زعيم جديد للحزب من بين خمسة مرشحين هم أنجيلا راينر ودون بتلر وإيان موراي وروسينا آلين خان وريتشارد بورغون.

ومن المتوقّع أن يسعى المرشح الفائز برئاسة حزب العمّال إلى تفادي أخطاء سلفه جيريمي كوربن الذي كان يُتهم بمعاداة جماعات إرهابية محظورة في المملكة المتحدة.

كما تعرّض كوربن لانتقادات بشأن فشله في التصدي لمعاداة السامية داخل حزبه، وهو ما أدّى إلى تراجع شعبيته وحزبه ليفوز المحافظون بزعامة رئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون بغالبية كاسحة في الانتخابات الماضية.

وأثارت مواقف كوربن انقسامات حتى داخل حزبه حيث قال القيادي في العمال آلان جونسون في تعليق على مستقبل زعيم حزبه السابق "كنا نعرف أنه ليس أهلا للقيادة. إنه أسوأ من السيء".

وسيكون خليفة كوربن مكلفا بضمان استعداد العماليين للانتخابات القادمة المقررة عام 2024 واستعادة شعبية الحزب من أجل العودة للسلطة التي سيكون محروما منها إلى ذلك الوقت.